

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الغور في هوية الترتيب

لقد أسلفنا معتقد السيدين الحكيم والخوئي بأنهما قد استنكرـاـ على الإطلاق علمـاـ أو جهـاـ. وجوب رعاية الترتيب بين الفوائـتـ وحيث إنـهماـ قد رـفـضاـ لزوم الترتـيبـ حتـىـ لدىـ العلمـ بهـ فـبـطـرـيقـ أولـىـ سـيـرـفـضـانـ التـرـتـيبـ لـدىـ الجـهـلـ بهـ إذـ لاـ مـوـضـوـعـ لـلـتـرـتـيبـ هـنـاكـ أساسـاـ.

بينما نـحنـ منـ خـالـلـ شـتـىـ البرـاهـينـ النـقـلـيـةـ وـ الـلـبـيـةـ قدـ سـجـلـناـ وجـوبـ التـرـتـيبـ لـدىـ الـعـلـمـ بهـ وـفـقاـ للـقـدـامـيـ.

فالنقطـةـ الأولىـ هيـ أنـ شـرـطـيـةـ "رعاـيـةـ التـرـتـيبـ" قدـ تـقـوـمـتـ عـلـىـ فـرـضـ الـعـلـمـ فـحـسـبـ، بـحـيثـ إـنـ مـاهـيـةـ "التـرـتـيبـ" تـتـوـلـدـ لـدىـ الـعـلـمـ بـالـتـرـتـيبـ فـلـاـ يـعـدـ شـرـطاـ ذـكـرـياـ أـبـداـ لـأنـ التـرـتـيبـ لـاـ يـتـحـقـقـ لـدىـ فـرـضـ الـجـهـلـ أـسـاسـاـ كـيـ يـقـالـ بـأـنـهـ لـوـ جـهـلـ التـرـتـيبـ فـعـلـيـهـ أـنـ يـعـدـ الصـلـوـاتـ، بـلـ نـظـرـاـ "لـاعـتـباـرـ الـعـلـمـ بـهـ" قدـ شـرـعـ الشـارـعـ وجـوبـ التـرـتـيبـ، وـإـلـاـ فـلـوـ جـهـلـ بـهـ فـلـاـ يـتـحـقـقـ أـيـ مـوـضـوـعـ لـلـتـرـتـيبـ كـيـ يـصـبـحـ شـرـطاـ ذـكـرـياـ.

فـبـالـتـالـيـ، بـحـيثـ إـنـ التـرـتـيبـ يـعـدـ مـفـهـومـاـ عـرـفـيـاـ مـتـقـوـمـاـ بـالـعـلـمـ، فـالـضـوابـطـ الـاجـتـهـادـيـةـ -ـ بـأـنـ الأـصـلـ الـأـولـيـ هوـ أـنـ الشـرـطـ وـاقـعـيـ -ـ لـاـ تـنـعـكـسـ عـلـىـ مـسـأـلـةـ التـرـتـيبـ إـذـ لـاـ قـابـلـيـةـ عـرـفـيـاـ لـلـجـاهـلـ لـرـعاـيـةـ التـرـتـيبـ كـيـ تـبـحـثـ هـلـ هوـ شـرـطـ ذـكـرـيـ أـمـ وـاقـعـيـ، بـلـ هوـ شـرـطـ وـاقـعـيـ لـدىـ فـرـضـ الـعـلـمـ فـحـسـبـ.

فـبـالـتـالـيـ حـيـثـ إـنـاـ قدـ اـسـتـوـجـبـنـاـ التـرـتـيبـ فـيـ صـورـةـ الـعـلـمـ فـحـسـبـ، فـيـلـزـمـهـ إـتـيـانـ المـشـروـطـ -ـ الـصـلـوـاتـ -ـ لـوجـوبـ هـذـاـ الشـرـطـ وـاقـعـاـ، وـأـمـاـ لـوـ جـهـلـ تـرـتـيبـ الصـبـحـ وـ الـظـهـرـ لـأـنـتـقـأـتـ عـلـيـهـ قـاـعـدـةـ الـاشـتـغالـ بـأـنـ يـكـرـرـ الصـبـحـ وـ بـعـدـهـ كـرـتـيـنـ فـيـتـوـجـبـ عـلـيـهـ أـنـ يـصـلـيـ الصـبـحـ أـوـلـاـ ثـمـ الـظـهـرـ ثـمـ الصـبـحـ مـرـةـ أـخـرىـ -ـ أـيـ ظـهـرـ بـيـنـ صـبـحـيـنـ -ـ وـ بـهـذـاـ أـسـلـوـبـ سـيـمـتـشـلـ التـرـتـيبـ الـوـاقـعـيـ رـغـمـ أـنـهـ جـاهـلـ بـهـ ظـاهـراـ.

وـتـنـوـيـرـاـ أـوـسـعـ لـهـذـاـ أـسـلـوـبـ، قـدـ بـسـطـ لـنـاـ صـاحـبـ الـمـدارـكـ طـرـيـقـةـ مـحـاسـبـةـ التـرـتـيبـ وـ كـيـفـيـةـ تـأـيـيـتـهـ فـيـ الـخـارـجـ، فـنـطـقـ قـائـلـاـ:

«وـقـيلـ بـالـوـجـوبـ، إـمـكـانـ الـامـتـثالـ بـالـتـكـارـ الـمـحـصـلـ لـهـ[1]ـ. وـعـلـىـ هـذـاـ فـيـجـبـ عـلـىـ مـنـ فـاتـهـ الـظـهـرـ وـ الـعـصـرـ مـنـ يـوـمـيـنـ وـ جـهـلـ السـابـقـ، أـنـ يـصـلـيـ ظـهـرـاـ بـيـنـ عـصـرـيـنـ، أـوـ عـصـرـاـ بـيـنـ ظـهـرـيـنـ، لـيـحـصـلـ التـرـتـيبـ بـيـنـهـمـاـ عـلـىـ تـقـدـيرـ سـبـقـ كـلـ مـنـهـمـاـ، وـلـوـ جـامـعـهـمـاـ مـغـربـ مـنـ ثـالـثـ صـلـاـةـ ثـلـاثـ قـبـلـ الـمـغـرـبـ وـ بـعـدـهـ (فـيـتـنـجـ سـبـعـ صـلـوـاتـ)ـ وـلـوـ كـانـ مـعـهـاـ عـشـاءـ فـعـلـ السـبـعـ قـبـلـهـاـ وـ بـعـدـهـاـ (فـيـتـنـجـ أـرـبـعـ عـشـرـ صـلـاـةـ)ـ وـلـوـ اـنـضـمـ إـلـيـهـاـ صـبـحـ فـعـلـ الـخـمـسـ عـشـرـةـ قـبـلـهـاـ وـ بـعـدـهـاـ (أـيـ الـمـجـمـوعـ 30ـ صـلـاـةـ)ـ وـ الـضـابـطـ تـكـرـيرـهـاـ عـلـىـ وـجـهـ يـحـصـلـ التـرـتـيبـ عـلـىـ جـمـيعـ الـاحـتمـالـاتـ، وـهـيـ (أـنـ يـتـكـرـرـ)ـ اـثـنـانـ فـيـ الـأـوـلـ، وـسـتـةـ فـيـ الـثـانـيـ، وـأـرـبـعـةـ وـعـشـرـونـ فـيـ الـثـالـثـ، وـمـائـةـ وـعـشـرـونـ فـيـ الـرـابـعـ، حـاـصـلـةـ مـنـ ضـرـبـ مـاـ اـجـتـمـعـ سـابـقـاـ مـنـ الـاحـتمـالـاتـ فـيـ عـدـدـ الـفـرـائـضـ الـمـطلـوـبـةـ، وـيـمـكـنـ حـصـولـ التـرـتـيبـ بـوـجـهـ أـخـصـرـ مـاـ نـذـكـرـ وـأـسـهـلـ، وـهـوـ أـنـ يـصـلـيـ الـفـوـائـتـ الـمـذـكـورـةـ بـأـيـ تـرـتـيبـ أـرـادـ، وـيـكـرـرـهـاـ كـذـلـكـ نـاقـصـةـ عـنـ عـدـدـ آـحـادـ تـلـكـ الـصـلـوـاتـ

بواحدة، ثم يختتم بما بدأ به.»[2]

و النقطة الثانية هي أن الإجماع و الروايات قد أنتَجت الترتيب لدى العلم به، بينما ثلثة من الأعاظم قد استوجبوا الترتيب حتى لدى الجهل به، فقد استدلوا بدلائل أخرى قد استحضرها صاحبُ الجوهر قائلاً:

«بل في التذكرة «أن الأقرب فعله (الترتيب) حال الجهل به» بل جزم به في الإرشاد، بل في الرياض «لا ريب أنه أحوط وأولى» بل في المفاتيح نسبته إلى من عدا العلامة والشهيدين، حيث قال: «و الآخرون على وجوب التكرار» ولعله:

1. لإطلاقهم (الفتاوى) وجوبه (الترتيب) كالخلاف و السرائر و المتن و غيرها.

2. وهو مع أنه (الترتيب) أحوط في البراءة مما اشتغلت الذمة به من الصلاة بيقين لا يخلو من قوة.

3. لعدم صلاحية الأصل (البراءة عن الترتيب) لمعارضة المقدمة الحاصلة بسبب استصحاب وجوبه (الترتيب حتى لدى الجهل به).»

4. وإطلاق الأدلة السابقة من معاقد بعض الإجماعات (بحيث قالوا "أجمع الفقهاء على الترتيب" فهذه العبارة مطلقةٌ حتى لدى الجهل).

5. والأخبار التي لا مدخلية للعلم و الجهل فيما يستفاد منها (فابدأ بأولهنّ) خصوصا الحكم الوضعي (و هو الترتيب) كما في غيره من التكاليف (التي يتتوفر فيها الحكم الوضعي أيضاً).

6. وإن كان ظاهراً مواردها (الأخبار) هنا العلم، لكنه ليس ظهور شرطية كما هو واضح.

7. و دعوى[3] اعتبار العلم في كل حكم وضعي (كما اعتبر العلم في التكليفي) استُفيد من أمرٍ (تكليفي) ضرورة استلزماته التكليف بالمحال (والحرج) بدونه (العلم) ممنوعةٌ كلَّ المعنَّ إن أريد العلم التعيني، و لا تُجدي إن أريد ما يشمل الحال (بمجموع الركعات) بالتربيط، كما أنه لا يجدي تسليم استفادة اعتبار التمكّن من كل شرط استيفاد من أمر أو نهي، ضرورة حصوله (التمكّن هنا و لو بالمقْدِمة كما لا يخفى، و عدم المحالّة بل و الحرج في التكرار، ضرورة كونه كمن فاته مقدار ذلك يقيناً الذي من المعلوم عدم سقوط القضاء عنه لمشقّته بكثرة).»[4]

و قد تحدّث صاحبُ الرياض حولَ مبحث العلم و الجهل قائلاً:

«و إطلاق العبارة و النصوص يقتضي عدم الفرق في وجوب الترتيب بين العلم به و الجهل و هو في الأول كما عرفت لا ريب فيه.»[5]

بينما السيد الحكيم قد ردَّ إطلاق صاحبِ الجوهر - وإطلاق الأدلة السابقة من معاقد بعض الإجماعات - بأنَّ الرواية الوحيدة التي قد نالتِ الإطلاق هي الصحيحة الأولى - الوشاء - فحسب بينما موردُ سائرِ الروايات قد انصبَّ على العلم بالترتيب كصحيحة بن سنان و جميل ابن دراج.

و لكن نلاحظ عليه بأنَّ الصحيحَ الأولى - ابن دراج - لم تتحدد عن العلم بالترتيب أيضاً بل هي مطلقةٌ:

«عن الصادق (عليه السلام) قال: قلت له: يفوت الرجل الأولى و العصر و المَغْرِب، و ذَكَرُهَا عَنِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، قال: يَبْدأُ بِالْوَقْتِ الَّذِي هُوَ فِيهِ، فَإِنَّهُ لَا يَأْمُنُ الْمَوْتَ، فَيَكُونُ قَدْ تَرَكَ صَلَاتَ فِرِيزَةَ فِي وَقْتٍ قَدْ دَخَلَتْ، ثُمَّ يَقْضِي مَا فَاتَهُ الْأُولَى فِي الْأُولَى.»[6]

فرغم أن ظاهرها أنه قد فاتته صلوات مُرتبة من يوم واحد إلا أن إجابة الإمام مطلقة - يقضي ما فاته الأولى فال الأولى - من دون أن يستفصل عليه السلام، فبذلك سنتخرج بإطلاق الرواية و نطمئن على استظهار السيد الحكيم بإجابة الجواهر الماضية: «و إن كان ظاهراً موادها (الأخبار) هنا العلم، لكنه ليس ظهور شرطية كما هو واضح.»

-
- [1] إرشاد الأذهان (مجمع الفائدة و البرهان) ٣: ٢٣٢.
 - [2] مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام. Vol. 4. ص 297 مشهد مقدس - ايران: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.
 - [3] وبعبارة جلية: لو أَسَسَ الشَّارِعُ قَاعِدَةً كُلِّيَّةً كَفَاعِدَةً "عَلَى الْيَدِ مَا أَخْذَتْ" فَسَيَظْلِمُ الضَّمَانَ - الْحُكْمَ الْوَضْعِيَّ - مُطْلَقاً بِحِيثِ يَحْتَوِي فِرْضُ الْعِلْمِ وَ الْجَهْلِ، إِلَّا أَنَّ الْمُدَعِّي يُودُّ تَقييدَ هَذِهِ الْعُوْمَومِيَّةِ فَيَقُولُ بِأَنَّ الْحُكْمَ الْوَضْعِيَّ الْمُتَخَذِّلُ مِنْ حُكْمٍ تَكْلِيفِيٍّ - كالتَّرْتِيبِ - مَنْوَطٌ بِمَدِي ظَهُورِ الْحُكْمِ التَّكْلِيفِيِّ وَحِيثُ إِنَّ التَّكْلِيفَيِّ قَدْ أَنْبَطَ بِالْعِلْمِ فَيُفْتَرَضُ عَلَيْنَا أَنْ نُحدِّدَ الْحُكْمَ الْوَضْعِيَّ - التَّرْتِيبَ - بِالْعِلْمِ أَيْضًا، فَفِي صُورَةِ الْجَهْلِ لَا تَتَوجَّبُ رِعَايَةُ التَّرْتِيبِ.
 - [4] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص 24 بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.
 - [5] طباطبائي كربلاوي على بن محمد على رياض المسائل (ط. القديمة). Vol. 1. ص 225 قم - ايران: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.
 - [6] جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص 22 و 23. بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.